الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليه*

د. زكي رمزي مرتجى**

* تاريخ التسليم: ٦/ ٢/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٥/ ٦/ ٢٠١٣م.
** أستاذ اجتماعيات التربية المساعد/ جامعة الأزهر/ غزة/ فلسطين.

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة، وتحديد أهم سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة، واستخدم الباحث المنهج الكمي، وكانت أداة الدراسة الاستبانة المكونة من (١٠٩) فقر موزعة على خمسة محاور، وتكونت عينة الدراسة من (١٨٧) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شئون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة، وقد حلِّلت البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS) ، وقد كشفت نتائج الدراسة أن الانقسام كانت له آثار سلبية على المجتمع الفلسطيني في مجالات الدراسة كافة، حيث حصلت محاور الدراسة الخمسة على نسبة مئوية وقدرها (٨٠,١٠٪) وهي نسبة عالية مما يدلل على أن آثار الانقسام سلبية على المجتمع الفلسطيني، وقدم الباحث في نهاية دراسته بعض السبل للتغلب على هذه الآثار أبرزها التسريع بإنجاز المصالحة الوطنية، وإعادة اللحمة الوطنية بين شطري الوطن، والاحتكام لصناديق الانتخاب بتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومعالجة الآثار الناجمة عن الانقسام في المجال السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والتربوي، والنفسي.

Palestinian Fragmentation and its Impact on Development in Gaza Governorates and Means of Overcoming it

Abstract:

This study aimed to reveal political, social, economical, educational and psychological effects of political fragmentation on development in Palestinian society in Gaza Strip governorates, and identify the most important ways to overcome on political, social, economic, educational and psychological effects of fragmentation on Palestinian society in Gaza Strip.The researcher used quantitative analytic method, the questionnaire tool was a questionnaire consisted of (109) paragraph distributed on five fields, the study sample consisted of (187) member in a number of Palestinian universities, specialist in development affairs, and workers in civil society organizations in Gaza Strip.The data analyzed by (SPSS) and the study revealed that the fragmentation had a negative impact on Palestinian society in all fields, as the fifth fields of study got a relative percentage (80.10%) , which is high and indicates the negative effects of fragmentation on Palestinian society.At the end of this study, the researcher presents some suggestions to overcome these effects, notably the acceleration to accomplish national reconciliation and cohesion between the two parts of the homeland through resorting to the ballot boxes and creating conditions for legislative and presidential elections. It is important to treat the effects of division in political, social, economical, educational and psychological field.

مقدمة:

تباينت آراء التنظيمات والقوى السياسية الفلسطينية الوطنية والإسلامية تجاه توقيع اتفاقيات أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وإجراء الانتخابات بين مؤيد ومعارض في كيفية إنجاز وإتمام المشروع الوطني في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بالطرق السلمية، أو عبر الكفاح المسلح، وفي المشاركة في الانتخابات من عدمها، فقد وافقت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) على الانخراط في الحل السلمي والنضال الشعبي كأحد الطرق للوصول للأهداف الوطنية نتيجة جملة من المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية دفعت القيادة الفلسطينية في وقتها لاتباع ذلك النهج، فيما عارضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ذلك، وأصرت على المقاومة المسلحة ورفضت المشاركة في الانتخابات.

وشكلت موافقة حركة حماس على الدخول في الانتخابات التشريعية عقب حوارات القاهرة عام (٢٠٠٥) مرحلة جديدة في التاريخ السياسي الفلسطيني، وبخاصة بعد فوزها بغالبية مقاعد المجلس التشريعي في (٢٦) يناير (٢٠٠٦) ، وأظهرت مواقف تنسجم مع واقع تحول الحركة من منحى معارضة السلطة والنظام السياسي إلى منحى كونها جزءاً منهما، وركزت على تكريس الوجود السياسي في قلب السلطة الفلسطينية مع محاولتها الاحتفاظ بتمايزها الأيديولوجي والسياسي، لتصبح السلطة وبنيتها السياسية رحى للصراع بين برنامجين سياسيين مختلفين (عودة، ٢٠٠٩: ١٢١) .

وفي أعقاب فوزها بالانتخابات شكلت (حماس) الحكومة برئاسة إسماعيل هنية دون أن تفلح في إقناع القوى السياسية الأخرى الفائزة بمقاعد في المجلس التشريعي من المشاركة معها في تشكيل الحكومة، وتحولت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من القوة الحاكمة للسلطة إلى المعارضة، وأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية برئيس منتخب ينتمي لحركة (فتح) ، ومجلس تشريعي غالبية أعضائه من حركة (حماس) ، وحكومة مشكلة كل أعضائها ينتمون لحركة (حماس) ، وغدت السلطة بمؤسستين سياسيتين هما: مؤسسة الرئاسة، ورئاسة مجلس الوزراء، وبرنامجين سياسيين مختلفين.

وتبع ذلك فرض الحصار على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ورفض كثير من القوى الإقليمية والدولية التعامل مع حكومة (حماس) المنتخبة، وقد أدى الاختلاف بين مؤسستي الرئاسة، ومجلس الوزراء في التعامل مع الاحتلال، وآليات فك الحصار،

وتنازع الصلاحيات على المؤسسة الأمنية إلى وجود حالة من الاحتقان الداخلي، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وانتهت بالأحداث التي شهدها قطاع غزة في يونيو (٢٠٠٧)، التي أدت إلى سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وما تلاها من شق للوحدة الوطنية بين أطياف الشعب الفلسطيني (الغليظ، ومرتجى، ٢٠١٢: ٢٧٤).

وقد أدت أحداث يونيو (٢٠٠٧) إلى انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة ككيان سياسي تحكمه سلطة واحد، وتحولهما إلى كيانين سياسيين منفصلين بهياكل السلطة المعروفة، وكان لها ارتداداتها على النسيج والتركيب المجتمعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس المحتلة، والأرض المحتلة عام (١٩٤٨)، وفي الشتات الفلسطيني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

كان لأحداث يونيو- حزيران (٢٠٠٧) في محافظات قطاع غزة تأثيرها الواضح على المجتمع الفلسطيني في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وانعكاسات بصورة جلية على الحالة النفسية لأفراده في اتزانهم الانفعالي وتعاملاتهم مع بعضهم بعضاً، وظهرت هذه الآثار في صور سلبية متعددة تمثلت في العنف بصوره المختلفة، ورغبة الأفراد في الهجرة، والإقصاء المتبادل من قبل الأطراف القابضة على السلطة، وتقلص الحريات الأساسية في التعبير عن الرأي وغيرها مما أثر على المشروع الوطني، وتحقيق النهضة التنموية في بناء الدولة والإنسان الفلسطيني، لذا هدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما أثر الانقسام الفلسطيني على التنمية بمحافظات غزة، وما سبل التغلب عليه**؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الآثار السياسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٢. ما الآثار الاجتماعية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٣. ما الآثار الاقتصادية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟
٤. ما الآثار التربوية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟

٥. ما الآثار النفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟

٦. ما سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟

أهداف الدراسة:

١. الكشف عن الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة.

٢. تحديد أهم سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة.

أهمية الدراسة:

١. قد تفيد الدراسة المسئولين في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية عن واقع الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني، وأثر ذلك على تحقيق التنمية.

٢. قد تسهم الدراسة في إعطاء صورة عن التحديات والصعوبات التي تواجه تحقيق التنمية الفلسطينية بمحافظات غزة في الوقت الراهن.

٣. قد تلفت الدراسة أنظار المؤسسات المجتمعية إلى ضرورة وضع برامج للتغلب على آثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني.

٤. قد تفيد الدراسة في وضع رؤية تسهم في التغلب على آثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

حدود الدراسة:

- **الحد الموضوعي**: الانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليه.
- **الحد المؤسسي**: الجامعات الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة.
- **الحد البشري**: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمختصين في شئون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة.
- **الحد المكاني**: محافظات غزة.

♦ **الحد الزماني**: أجريت الدراسة في العام ٢٠١٢– ٢٠١٣، وقد حدث الانقسام في (١٤) يونيو (٢٠٠٧).

مصطلحات الدراسة:

◄ **الانقسام الفلسطيني**: مجموع الصراعات الداخلية على السلطة، التي تلت فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعد انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦)، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، التي أفضت إلى بروز اختلافات في الرؤى والتوجهات السياسية في التعامل مع العدو والمجتمع الدولي وآليات فك الحصار، وتنازع الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة، ورئاسة الوزراء على المؤسسة الأمنية التي ما زالت موالية لهياكل السلطة التي أنشأتها، مما أوجد حالة من الاحتقان الداخلي، وصلت إلى حد الصدام المسلح، وانتهت بالأحداث المؤسفة التي شهدها قطاع غزة في يونيو (٢٠٠٧)، التي أدت إلى سيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، وانفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتكوين هياكل سياسية في شطري الوطن.

◄ **الأثر**: هي النتائج المترتبة على أحداث (١٤) يونيو (٢٠٠٧) في المجال السياسي، والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي، والمجال التربوي، والمجال النفسي على المجتمع الفلسطيني بمحافظات قطاع غزة.

◄ **التنمية**: هي النمو والزيادة كماً ونوعاً نحو الأفضل في مختلف مجالات الحياة، بهدف تحسين نوعية الحياة، وحسن استغلال الموارد البيئية والمادية والبشرية من أجل تحسين سبل العيش وتحقيق السعادة والرفاهية والكرامة للمواطنين (السنبل، ٢٠٠٤: ٥١).

الدراسات السابقة:

دراسة **أبو معيلق** (٢٠١٢) : هدفت الدراسة إلى الكشف عن الآثار النفسية التي يعاني منها أبناء حركة فتح وبعض القادمين بإرادتهم من غزة إلى مصر نتيجة الانقسام الفلسطيني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٢٥٠) شخصا من أبناء حركة فتح، وأوضحت نتائج الدراسة أن (٨٢,٤٪) من عينة الدراسة لا يفكرون في الاستقرار في غزة، وأن (٨٨ ٪) كانت مشاعرهم تتصف برفض أحداث الاقتتال، وأنهم يرون الحل في إنهاء الانقسام، وكشفت الدراسة أن الذين خرجوا رغماً عن إرادتهم كانت نسبة الآثار النفسية السلبية (القلق والاكتئاب وكرب ما بعد الصدمة) أعلى من الذين خرجوا بإرادتهم.

دراسة **السمهوري** (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى التغيرات التي حدثت على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الانفصال، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفصال السياسي أدى إلى فرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والحرب عليه، وتدهور قطاع الزراعة والتجارة والصناعة والإنشاءات والخدمات على أثر ذلك بشكل كبير، وكشفت الدراسة أن الحصار الإسرائيلي جعل (٨٨٪) من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية، وتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية إلى ضائقة مالية.

دراسة **عودة** (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومدى تأثيرها على التحول الديمقراطي في فلسطين، ووضع رؤية لإنهاء الانقسام، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الانقسام أثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي وتراجعها، بسبب انقسام السلطة التنفيذية والجهاز القضائي، وتعطل المجلس التشريعي، وحصول انتهاكات للحريات العامة وحقوق الإنسان من قبل الطرفين، وأن الانقسام أثر سلباً على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والأسرية والفكرية والنفسية، وأثر على عملية التحرر والبناء الوطني، وأطال أمد الاحتلال، وصَعَّب إقامة الدولة.

دراسة **حليلة وآخرون** (٢٠١١) : هدفت الدراسة التعرف إلى الأعباء التي خلفها الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وكشفت الدراسة أن البنوك أكثر المؤسسات الخاصة تأثرا بالانقسام، وتأثر المناخ الاستثماري بصورة سلبية، وتأثر موازنة السلطة الوطنية من خلال خسارة الإيرادات الضريبية على البضائع المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية، وإغلاق العديد من المصانع والورش، وارتفاع تكاليف نقل المنتجات من الموانئ الإسرائيلية وارتفاع أسعارها، وتراجع القطاع الزراعي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانتشار ظاهرة الأنفاق وما ترتب عليها من ظهور طبقة من التجار تختص بتجارة الأنفاق، والأراضي، والتعاملات المصرفية، واختفاء طبقات أخرى.

دراسة **عودة** (٢٠٠٩) : هدفت الدراسة التعرف إلى تأثير ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة على وحدة الضفة الغربية جغرافياً وسياسياً، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن الانقسام السياسي والجغرافي تسبب بتراجع السلطة الوطنية الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي وقانونيته، وعزز مفهوم الازدواجية السياسية، وكشفت أن الانقسام أدى إلى تشتيت الهوية الوطنية الفلسطينية، وساهم في تعزيز فصل

الضفة الغربية عن قطاع غزة، وهدد التمثيل الفلسطيني الجامع للكل الفلسطيني، وهدد مبدأ الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتراجع مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والعربي، وعزز التدخلات العربية والإقليمية في الشأن الداخلي الفلسطيني، وعملت الأحداث على تراجع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

♦ لاحظ الباحث من خلال اطلاعه على أدبيات الدراسة قلة الدراسات التي تناولت موضوع الانقسام الفلسطيني كدراسات أكاديمية علمية مستقلة يمكن الاستناد إلى نتائجها في حدود علمه، وكانت غالبية الدراسات تركز على الجانب السياسي والاقتصادي، وواحدة ركزت على الجانب النفسي، وقد كانت هناك أوراق عمل ومقالات حول الموضوع تستند إلى آراء أصحابها وتحليلاتهم الشخصية.

♦ استندت جميع الدراسات في تحقيق أغراضها على التحليل الشخصي لأصحابها، والدراسات النظرية المطروحة حول الموضوع، ولم تستند إلى أدوات مقننة كالاستبانات والمقابلات الشخصية والمسوح باستثناء دراسة أبو معيلق (٢٠١٢) .

♦ أكدت الدراسات السابقة على أن الانقسام كان له آثاره السلبية على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، وكانت له أثاره البارزة على الجانب السياسي بخاصة، وطرحت رؤى فيما يخص التغلب على آثاره.

♦ استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في توسيع خلفية الباحث حول موضوع الدراسة، وفي كتابة الإطار النظري، وفي اختيار المنهج المناسب، وبناء أداة الدراسة، تحديد مجالاتها، وتحليل وتفسير نتائج الدراسة، ووضع سبل الحل.

♦ اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على جوانب عدة، وأثر ذلك كله على التنمية، كما تختلف في استنادها إلى أداة مقننة، وهي الاستبانة، وعينتها المكونة من النخب المجتمعية وهم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، والشخصيات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، التي تمتاز باستقلالية آرائها، ومصداقيتها.

خلفية الدراسة النظرية:

خلفت حالة الانقسام السياسي بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) آثاراً سياسية واجتماعية

واقتصادية وتربوية ونفسية على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يتناول الباحث في الصفحات التالية طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكالياته منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام (١٩٩٣) وحدوث الانقسام الفلسطيني، **وصولاً إلى الآثار التي ترتبت على الانقسام الفلسطيني الذي حدث في (١٤) يونيو (٢٠٠٧) وفق الآتي:**

١. طبيعة النظام السياسي:

أدى توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في الثالث عشر من سبتمبر عام (١٩٩٣) إلى دخول النظام السياسي الفلسطيني في أزمة كبيرة عنوانها صحة وشرعية التنازل عن الأهداف المتوافق عليها والمتمثلة في برنامج الحد الأدنى وهو إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة عام (١٩٦٧) وعاصمتها القدس، وحق العودة وتقرير المصير، إذ جرى التنازل عن ذلك البرنامج حسب رأي بعضهم، وأصبح هناك اختلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني على تحديد الهدف والوسائل والآليات والتكتيكات للوصول للأهداف (يوسف، ٢٠٠٩: ٥٧) .

وقد أنذر هذا الاختلاف بين أطراف النظام السياسي الفلسطيني على اتفاقيات أوسلو إلى حدوث انقسام فلسطيني، إذ أعلنت عشرة فصائل رفضها لهذه الاتفاقيات، وذلك لإغفالها إقامة دولة فلسطينية على حدود واضحة حيث أبرزت مشكلة عدم إقامة دولة فلسطينية نتيجة لعدم وجود تواصل بين الأراضي الفلسطينية، كما خلقت هذه الاتفاقيات إشكالية بين القوى والفصائل الفلسطينية (أبو عرب، ٢٠٠٨: ٢٣– ٢٤) .

وأدى توقيع هذه الاتفاقيات إلى الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود كدولة، وإسقاط خيار المطالبة بأراضي عام (١٩٤٨) ، واعتراف إسرائيلي ودولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، إلا أنها لم تنص على الاعتراف بالدولة الفلسطينية إنما ترك ذلك للمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وساهمت اتفاقيات أوسلو في جعل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الشلل، وعدم الفاعلية في أداء دورها الوظيفي الذي وجدت وأنشئت لأجله، و تحولت إلى وسيلة لتطبيق برنامج السلطة، بدلاً من أن تكون السلطة أداة لتطبيق برنامج المنظمة، حيث إن اتفاقية أوسلو أدت دوراً أساسياً و فاعلاً في زعزعة استقرار النظام السياسي الفلسطيني لما أفرزته من تغيرات في بنية هذا النظام و أدواره الوظيفية، و ما نتج عنها من علاقة غير واضحة بين المنظمة و السلطة، وهو ما جعل النظام السياسي الفلسطيني نظاماً برأسين، السلطة من جهة، والمنظمة من جهة ثانية (شراب، ٢٠٠٩: ٢– ٣) .

ونصت اتفاقيات أوسلو على إجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة تحت

إشراف محلي ودولي، وذلك لاختيار ممثلين للشعب الفلسطيني فيما أطلق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس للسلطة الفلسطينية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وقد شكلت تلك الانتخابات طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من إشكاليات، وقد أجريت أول انتخابات فلسطينية عام (١٩٩٦) .

والنظام السياسي الفلسطيني المشار إليه هو مزيج من النظم السياسية المختلفة، فانتخاب رئيس السلطة بطريقة الاقتراع المباشر وفصله عن انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، ومباشرته للسلطة التنفيذية دون وجود رئيس للوزراء وهذا من ملامح النظام الرئاسي، كما تتضح ملامح النظام البرلماني في وجود (٨٠٪) على الأقل من الوزراء من أعضاء المجلس التشريعي، ومنح رئيس السلطة التنفيذية حق تقديم مشاريع القوانين وحق الموافقة على التشريعات التي يقرها المجلس (كايد، ٢٠٠٠: ١٦) .

ونص قانون الانتخابات الفلسطيني لعام (١٩٩٥) على تبني نظام الأغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة، إذ تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس إلى (١٦) دائرة انتخابية غير متساوية، ولكل دائرة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد أصحاب الاقتراع المسجلين في سجل الناخبين، ويحق للأحزاب والفصائل والمستقلين بترشيح مرشحين على شكل قائمة حزبية.(الشقاقي، ١٩٩٦: ٣٢– ٣٣) وبلغ مجموع المقاعد المكونة للمجلس التشريعي الفلسطيني (٨٣) مقعداً، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي (٢) لعام (١٩٩٥) الصادر بتاريخ (١٤) ديسمبر لعام (١٩٩٥) .(لجنة الانتخابات المركزية، ١٩٩٦: ٢٥) .

وقد تباينت آراء الفصائل الفلسطينية تجاه إجراء الانتخابات حيث تحمست حركة فتح وحرصت على إجرائها، فيما طالب بعضهم بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات وتأجيلها لحين استكمال إسرائيل انسحابها من كافة المدن والقرى الفلسطينية وتبنى هذا الاتجاه الجبهتان الشعبية والديمقراطية، فيما رفضت وعارضت حركتا حماس والجهاد الإسلامي إجراءها ودعتا إلى مقاطعتها بشدة (نوفل، ١٠١٣: ١– ٢) .

وقد فازت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بانتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي التي جرت عام (١٩٩٦) ، حيث كانت بداية التأسيس للفصل بين السلطات الثلاث في حين رأى بعضهم أنها تكريس لنهاية دور منظمة التحرير الفلسطينية وتحويلها مع المجلس التشريعي إلى أدوات تابعة للرئيس الفلسطيني المنتخب من الشعب، والذي يمتلك صلاحيات تخوله التحكم بتلك المؤسسات (هلال، ١٩٩٨: ١٧٧– ١٧٨) .

وقد جمع رئيس السلطة الفلسطينية لغاية عام (٢٠٠٣) بين منصبي رئيس السلطة ورئيس مجلس الوزراء حيث أُستحدث منصب جديد، وهو منصب رئيس الوزراء الذي تولى

جزءاً من صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصبح مسئولاً أمام المجلس التشريعي وفق ما نصت عليه المادة (٧٤) من البند (٣) من القانون الأساسي.

وتعرض المجلس التشريعي من قبل السلطة التنفيذية ورئيس السلطة الفلسطينية إلى محاولات التهميش، مع العلم أن الحفاظ على شرعية المؤسسات المنبثقة من شرعية تمثيلهم للشعب الفلسطيني بإجراء أول انتخابات فلسطينية عام (١٩٩٦) ، يعد عاملاً يجب الحفاظ عليه للحفاظ على مشروعيته وتكريس شرعية الانتخابات والتمثيل كظاهرة ديمقراطية تدعم موقف القيادة (أبو طه، ٢٠٠٦: ٥) .

ويجمل (شراب، ٢٠١٠: ٢٠– ٢١) أبرز سمات النظام السياسي بعد قيام السلطة في أن إدارة المؤسسات الفلسطينية أصبحت تعتمد على الذاتية والشخصية والتنظيمية، وإثارة الصراعات والانقسامات داخل النخبة السياسية الواحدة، وإدارة الخلافات بعيداً عن الأطر المؤسساتية بالاعتماد على الأساليب التقليدية كالتراضي أو الانشقاق، وتزايد دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، وضعف منظمات المجتمع المدني، وعدم وضوح الأساس الدستوري القضائي والقانوني الذي تستند إليها المؤسسات في عملها، وتراجع أداء المؤسسة السياسية في الاستجابة للمطالب والاحتياجات الشعبية نتيجة الفساد المالي والإداري والوظيفي.

ويضيف الدجني (٢٠١٠: ٣٠– ٣١) السمات التالية: التبعية السياسية والاقتصادية للمجتمع الدولي والمحيط الإقليمي، وصعوبة المزواجة بين الشرعية الثورية والدستورية، وتنامي ثقافة الاستهلاك، وغياب ثقافة الإنتاج في المؤسسات السياسية، وضعف المسألة والمحاسبية وثقافة المواطنة والانتماء بسبب الحزبية، وغياب الثقافة الديمقراطية في غالبية التكوينات السياسية والاجتماعية، واحتكار القرار السياسي فردياً وتنظيمياً داخل الحركة الوطنية.

٢.إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني وانعكاساتها على الحالة الفلسطينية:

كان لانتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) الديمقراطية تأثيرها على النظام السياسي الفلسطيني، إذ إنه بدلاً من أن تحل أزمة النظام ساهمت في تعقيدها، ويصف (أبراش، ٢٠٠٧: ٢٨– ٢٩) الحالة الفلسطينية بأنها كانت حقلاً للمزايدات والمهاترات السياسية، واحتاج الأمر لاقتتال داخلي وتدخلات خارجية حتى تُشكل حكومة وحدة وطنية، ولكن بدون استراتيجيه عمل وطني، وهذه مفارقة أخرى، عندما تصبح الوحدة الوطنية محل خلاف، فالوطن ليس هو الوطن، والشعب ليس هو الشعب، والهوية ليست هي الهوية.

ولقد عانى النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦– ٢٠٠٦) من إشكاليات متعددة في

توزيع السلطة بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية تمثلت في عدم وضوح حدود دور كل منها في بعض الصلاحيات والاختصاصات، وعدم شفافية آليات تنفيذ هذه الاختصاصات أو حتى في شكل العلاقة فيما بينها، كما عانى من تغّول السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية، ويعزى سبب ذلك إلى عدم تحديد صلاحيات كل سلطة بشكل دقيق في القانون الأساسي والقوانين والأنظمة ذات العلاقة بعملها، وإلى غياب الشفافية في عمل كل منها، وتجاوز وتجاهل أحدها لصلاحيات السلطة الأخرى في الممارسة الواقعية (حرب، وأبو دية، ٢٠٠٧: ٢) .

وهذا الإشكاليات ترجع إلى أن النظام الانتخابي الفلسطيني قد أخذ بنظام القوائم والدوائر في انتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وقد كان ذلك بمثابة إشكالية أدت إلى تفرد القوى السياسية الفائزة بالأغلبية بالانفراد في اتخاذ القرارات، وهذا شكل صداماً بين التيارين السياسيين القويين على الساحة الفلسطينية، واللذين فازا بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.

ويرى الباحث أن الأخذ بنظام التمثيل النسبي كان سيجنب فلسطين المهاترات، وهذا ما تسعى إليه غالبية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية من تغيير نظام الانتخاب للأخذ بنظام التمثيل النسبي بدلاً من نظام القائمة الذي يشكل فيه الفائز الحكومة، وهذا ما جرى في انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) حيث فازت حركة حماس بغالبية المقاعد مما أدى إلى تشكيلها لحكومة ذات لون واحد، وتجاهل القوى الأخرى على الساحة الفلسطينية.

ومن الإشكالات التي عاني منها النظام السياسي الفلسطيني إبان انتخابات (٢٥) يناير (٢٠٠٦) موضوع العلاقة بين السلطات الثلاث بشكل عام، وبشكل خاص بين طرفي السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الوزراء) تمثلت في تداخل بعض الصلاحيات والاختصاصات أو عدم وضوح آليات العلاقة فيما بينها، فيلاحظ أنه في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية، كلّف القيادي في الحركة إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس الفتحاوي الذي أيضا فاز في الانتخابات الرئاسية، فيما انتقلت حركة فتح، التي شكلت حزب السلطة طوال الفترة الماضية، إلى صفوف المعارضة للمرة الأولى (أبو دية، وحرب، ٢٠٠٦: ٢) .

ومما زاد الصراع على السلطة، أن حركة فتح بقيت تتولى رئاسة السلطة الوطنية من خلال الرئيس محمود عباس، حيث أصبح الصراع يدور بين حزبين وبرنامجين مختلفين أحدهما في رئاسة السلطة، والأخر في رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس التشريعي، وامتد الإشكال كذلك إلى داخل السلطتين التشريعية والقضائية فيما بينها (أبو دية، وحرب، ٢٠٠٦: ٢) .

ولعل أبرز الإشكاليات كان تحديد مرجعية الأجهزة الأمنية واختصاصاتها، إذ يرى بعضهم أن القانون الأساسي نصَّ على أن رئيس السلطة هو القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، في حين رأى البعض أن القانون الأساسي تناول في أحد مواده أن مجلس الوزراء هو المرجعية لها، وهذا أدى إلى عدم انصياع الأجهزة الأمنية التي يدين غالبية أفرادها بالولاء لحركة (فتح) لأوامر وزير الداخلية المكلف من قبل الحكومة التي شكلتها حركة (حماس) ، مما دفع بالأخيرة إلى تأسيس ما عرف بالقوة التنفيذية وغالبية أفرادها من الموالين لها، وقد تطورت العلاقة بين هاتين القوتين ووصلت إلى حد الصدام المسلح.

ومن الإشكاليات التي عانى منها النظام السياسي الفلسطيني اختلاف الرؤى والتوجهات والأيدلوجيات والمرجعيات والبرامج بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني فقد كانت المرجعية السياسية للفلسطينيين قبل اتفاق أوسلو منظمة التحرير، والمجلس الوطني، والميثاق الوطني الفلسطيني، التي تؤكد على جملة من الأهداف والغايات منها حق العودة للاجئين وإقامة الدولة المستقلة، والكفاح المسلح، إذ تم التراجع عنها، وهذا أحدث نوعاً من الخلاف على مدى شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، إذ عارض الاتفاق قوى اليسار فيما أيدته حركة فتح الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية مما أحدث خلافاً بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد اتخذت فصائل العمل الإسلامي ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي موقفاً معارضاً من الاتفاق، وانتهجتا الكفاح المسلح طريقاً لاسترداد الأرض وإقامة الدولة، فحركة حماس وحركة الجهاد تريان تحريرها بالكامل، ولذا فهما رفضتا المفاوضات والحلول السلمية، ورفعتا شعار المقاومة، وتبنتا العمليات العسكرية، مما أوقع الصدام بينهما وبين السلطة الفلسطينية التي كانت تسعى إلى تنفيذ الاتفاقات الموقعة للحصول على مزيد من الأراضي والامتيازات من الجانب الإسرائيلي.

وقد أدى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام (٢٠٠٠) إلى زيادة قوة التنظيمات الفلسطينية وأجنحتها العسكرية الأمر الذي أدى تراجع هيبة السلطة الفلسطينية وسيادة الفوضى والفلتان الأمني، وبالتالي سادت حالة من ازدواجية السلطة، وغابت السلطة المركزية بسبب ضربات الاحتلال، واستطاعت بعض التنظيمات إقامة نوع من السلطة الموازية للسلطة المركزية، وقد تكرست تلك الازدواجية في السلطة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وأصبح النظام السياسي الفلسطيني يحكمه برنامجان متعارضان إذ طالبت الرئاسة ومنظمة التحرير حركة حماس الالتزام ببرنامج الرئيس والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية فيما رفضت حماس ذلك؛ لأنها لا توافق على برنامج الرئيس (يوسف، ٢٠٠٩: ١٠٨– ١١١) .وهكذا فإن عدم وضوح معالم النظام

السياسي، واختلاف الرؤى والبرامج السياسية للقوى والفصائل الفلسطينية قد أفضت لأحداث يونيو (٢٠٠٧).

وقد ترتب على أحداث يونيو (٢٠٠٧) اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قراراً بتصعيد وتوسيع حصارها وعدوانها على قطاع غزة، وانهيار حكومة الوحدة الوطنية، وتشكيل حكومة طوارئ في رام الله مع إبقاء الحكومة المقالة في غزة بتسيير الأعمال، وأصبح النظام السياسي في فلسطين برأسين للحكم، الأول في غزة ممثلاً بحكومة حماس يتزعمها إسماعيل هنية، والثاني متمركزاً في رام الله بحكومة يرأسها سلام فياض (الفطافطة، ٢٠٠٨: ٣٩).

وقد أدى الانقسام السياسي إلى انقسام السلطة القضائية، إذ تم وقف عمل القضاة والعاملين في إدارات التنفيذ في قطاع غزة بقرار من مجلس القضاء الأعلى، ووقف عمل الشرطة المدنية في قطاع غزة بقرار من الرئيس الفلسطيني، وقامت الحكومة المقالة في غزة بتشكيل مجلس العدل الأعلى ليقوم بمهام مجلس القضاء الأعلى (يوسف، ٢٠٠٩: ١٣٠) .وقامت الحكومة المقالة في غزة أيضا بتولي زمام الأمور سياسيا وإداريا وعسكريا، وذلك بتعين وزراء وملء الشواغر من عناصرها والموالين لها في الأجهزة المدنية والعسكرية، بعد رفض الكثيرين العمل تحت إمرتها، والتزامهم بالقرارات الصادرة عن الاتحادات والنقابات.

وساهم الانقسام في زيادة حالة الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، وذلك بفعل عاملين هما: شلل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، والتدخل الخارجي بمكونات الحقل الوطني الفلسطيني السياسية والأمنية والمالية، كما أدى إلى تعطل عمليات الانتخاب السياسي على مستوى انتخاب الهيئات المحلية، أو على مستوى انتخاب المجلس التشريعي، أو انتخاب الرئيس، خاصة بعد انتهاء الفترة القانونية لكل منهما (هلال، ٢٠١٠: ١– ٩).

وقد أدى ذلك إلى انهيار قيم الانتماء للنظام السياسي، وتراجع الشعور بالمواطنة، وبناء مؤسسات ذات اللون الواحد، وتعطيل الحياة النيابية، وسيادة منطق القوة، والفعل ورد الفعل، وتراجع قيم ومفاهيم الحكم الصالح، وتراجع قدرة المؤسسات الموجودة إزاء تقديم الحد الأدنى من الخدمات الضرورية للمواطن، وإضعاف حركة التضامن العربي والدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته، وألحق كثيراً من التشوهات على صورة الإنسان الفلسطيني (عوكل، ٢٠٠٨: ٦٠).

وقد جرى انتهاك واسع لحقوق الإنسان ولحرية الرأي والتعبير والتجمع والتظاهر والاحتجاج، وهو ما أشار إليه التقرير الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن خلال عام (٢٠٠٧).

وساهم الانقسام في زيادة الضغط على السلطة في رام الله من قبل الاحتلال

بالاجتياحات المتكررة على مناطقها واعتقال واغتيال المواطنين، ومنع عائدات الضرائب، وفي غزة مارس الاحتلال ضغوطاً على سلطة (حماس) بالحصار، والحرب من أجل إضعافها وتدجينها وجعلها غير قادرة على المواجهة، مع بقاء سيطرتها على القطاع من أجل تجزئة القضية، وتجزئة النظام السياسي (علي وآخرون، ٢٠٠٩: ٦) .

ويشير (اللداوي، ٢٠١٢: ١) أن الانقسام كان له كثير من الآثار في الجانب الاجتماعي، فالبيوت مقسمة، والأسر مشتتة بين مؤيد ومعارض، وعامل ومستنكف، وهارب من " الحسم " أو " الانقلاب " حسبما يحلو للأطراف تسميته، ورافض للعودة في ظل حكومة حماس، ومُصر على البقاء في الخارج.

ويرى (صافي، ٢٠١٠: ١– ٢) أن الأسرة الفلسطينية فقدت مناعتها الداخلية، وأصبحت تعاني من التجاذبات السياسية والفصائلية، وحدث شرخ واضح في العلاقات الأسرية بين الزوج وزوجته، أو بين الأبناء، وصل في بعض الأحيان إلى حدِّ القطيعة الأسرية، فقد تغلغل الحقد والكراهية إلى نفوس الأفراد، وقل التزاور الاجتماعي، وتزايدت حالات الطلاق، والتفسخ الاجتماعي.

ويرى (عوكل، ٢٠٠٨: ٥٩) أن الانقسام أطاح بكثير من المسلمات والثوابت على المستوى الاجتماعي إذ أدى إلى تجاوز حرمة الدم الفلسطيني وكرامته، وانتشار ثقافة العنف وقيمه وسلوكاته على مستوى العلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى تعميق الكراهية والأحقاد وحب الثأر والتكفير كقيم فاعلة في المجتمع، وأدى إلى تغليب الصراع الداخلي على حساب الصراع مع المحتل، وأضعف قدرة المواطن على الصمود في وجه المحتل.

وفي السياق ذاته يرى (الصوراني، ٢٠٠٩: ١٠– ١٤) أن الحصار والانقسام قد أثرا على الحياة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني في النواحي التالية: تزايد انتشار الفقر والبطالة، والسرقات والجرائم، وانتشار المخدرات بكل أنواعها، والانحرافات الأخلاقية، والرغبة في الهجرة.

ويرى (حليلة، ٢٠١١: ٣) أن الانقسام أدى إلى إغلاق العديد من المصانع والورش وتقلص أعداد المنشآت الزراعية والصناعية، وتأثر قطاع التمويل والبنوك، وتراجع النشاط التجاري، وهجرة رؤوس الأموال، وبروز نوعيات جديدة من رجال الأعمال مثل أثرياء الأنفاق والعقارات.

وأثر الانقسام على العملية التعليمية في قطاع غزة، وكان من أهم نتاجاته انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم، وتوقف بناء المدارس نسبياً، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والتحاق الطلبة بسوق العمل للمساعدة في

إعالة أسرهم، وتأخر طباعة الكتب المدرسية، وتوقف رواتب المعلمين لأشهر طويلة، نفذ خلالها العاملون في التعليم إضرابات عن العمل (الصوباني، ٢٠٠٧: ٦٠– ٦٢) .

وبين (عسلية، والطلاع، ٢٠٠٧: ٦٥٧) أن عدم صرف الرواتب للعاملين في سلك التعليم، ولد لديهم ضغوطاً نفسية واجتماعية كالقلق، والاكتئاب، والوحدة النفسية، وفقدان المعنى واللامبالاة مما أثر على المسيرة التعليمية.

وقد تأثر قطاع التربية والتعليم تأثراً كبيراً نتيجة الانقسام خاصة بعد استنكاف المعلمين والعاملين في وزارة التربية والتعليم نتيجة التنقلات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم– غزة بحق عدد كبير من المديرين والمعلمين، مما أدى إلى تذمرهم، ودفع الاتحاد العام للمعلمين إلى إعلان الإضراب، ولاقى الإضراب تجاوباً كبيراً من المعلمين.

وهذا الوضع حرم وزارة التربية والتعليم كثيراً من الكفاءات سواء من المعلمين أو المشرفين، والذين لهم خبرة طويلة في مجال التعليم، وبما يحملونه من مؤهلات علمية عليا، وقد ولد هذا الوضع شعوراً بالإحباط والتوتر والقلق والتأزم النفسي لدى كثير منهم نتيجة جلوسهم في البيوت، ومنعهم من شغل أوقات فراغهم بالعمل، ونعتهم بسمات سيئة.

ومن المؤشرات السلبية الخطيرة للانقسام والحصار التي ظهرت على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي زيادة نظرتهم السوداوية، وفقدانهم الثقة بالآخرين، واضطرابهم النفسي والسلوكي، وتزايد حدة توترهم العائلي، ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة.(الصوراني، ٢٠٠٩: ١٣– ١٦)

وفي هذا السياق ذاته يؤكد (kinzie et al، 1980) أن الضغوط الاقتصادية تؤثر بشكل ملموس في إشباع حاجات الأفراد، ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع مستوى الخوف والقلق والإحباط والتوتر لديهم.

وساهم الانقسام مساهمة نوعية متميزة في تدمير الذات الفلسطينية، وإضعاف القدرات، وتبرير سياسات الأعداء وممارساتهم، مما أدى إلى أزمة في الهوية والوعي، وولد شعوراً بالإحباط والعجز والتسليم القدري (محيسن، ٢٠١٢: ١) .

وفي السياق ذاته يضيف (أبو رمضان، ٢٠١٠: ٥٧) أنه على أثر الانقسام دعت السلطة الوطنية في رام الله موظفيها إلى الاستنكاف عن العمل تعبيراً عن الرفض للتعامل مع حكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، مما أدى إلى بروز أزمات اجتماعية مصحوبة بقلق نفسي عبر الجلوس بالبيوت، وعدم استثمار وقت الفراغ في عمل مفيد وإهدار الخبرات والكفاءات وتحجيمها، وعدم سعيها للتطور وتجديد المعلومات، وترسخت في نفس الإنسان الفلسطيني

سمات الانكفاء على الذات والإحباط واليأس والإتكالية، ولذا تراجعت قيم الإنتاج والعمل، مما أدى إلى مشكلات نفسية واجتماعية لدى هؤلاء الموظفين.

٣.التنمية و آثار الانقسام على المجتمع الفلسطيني:

تشير التنمية إلى جملة من الجهود والنشاطات المخططة والمنظمة التي تستهدف إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية والصحية بحيث تؤدي إلى النهوض والارتقاء بنوعية حياة المجتمع وتحقيق التقدم والرفاهة لأبنائه في الوقت الحاضر والمستقبل (اليكسو، ١٩٧٧: ١١٨– ١٢٠) .

والتنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، وإنما تتضمن مجموعة من الظواهر ذات طبيعية سوسيولوجية وسيكولوجية (الجوهري وآخرون، ١٩٩٩: ١١٥) ، وهي بهذا المعنى تتضمن جوانب اجتماعية ونفسية، وتسعى إلى توفير الرفاهة للفرد والأسرة، ومواجهة المشكلات المجتمعية، والعمل على حلها.(عامر، ٢٠١٢: ٧٢) ، وبوساطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسئولية، وإدراك احتياجات الآخرين، والارتقاء بالعنصر البشري في كافة الجوانب (اليمين، ٢٠١٠: ٣٠– ٣٢) .

وتسعى التنمية إلى إشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع، وتحقيق التجانس بإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع لتحقيق التماسك بين أفراده، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب على آخر، تحقيق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع، وليس لشريحة معينة، واستغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع، وتنمية وعي الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات، وتحقيق الصحة النفسية للأفراد والجماعات (عطا، ٢٠٠٥: ٣٦٠– ٣٦١) .

ومن أبرز مجالات التنمية: التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، والتنمية الصحية، والتنمية الفكرية، والتنمية الأخلاقية.

وقد ركزت خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٩– ٢٠٠٣) على أربعة قطاعات: قطاع البنية التحتية، وقطاع الموارد البشرية والاجتماعية، والقطاع الإنتاجي، وقطاع بناء المؤسسات، بينما ركزت خطة التنمية (٢٠٠٨– ٢٠١٠) على الحكم الرشيد، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية (الجرباوي، ٢٠١١: ٦– ٨) .

وتواجه التنمية في فلسطين تحديات أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام

السياسي، وضعف الثقافة الديمقراطية، وصعوبة التواصل الجغرافي بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصار، والشروط التي تفرضها الجهات المانحة والمنظمات الدولية عند تقديم المساعدات، وغياب خطة تنموية شاملة (أبو حماد، ٢٠١١: ١٤٤) .

إن الدول التي تعصف بها الحروب والنزاعات لا تشهد مقتل أعداد ضخمة من سكانها فقط، بل تشهد أيضا تدمير مواردها الطبيعية، وتقويض مؤسساتها الوطنية، وتعطيل خطط التنمية والتقدم فيها (Shamma, 1986) .

وقد ترك الانقسام الفلسطيني آثاره بشكل قوي على مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والنفسية كافة في قطاع غزة، وبرز ذلك جلياً من خلال العرض السابق لآثاره، ففي الجانب السياسي قلل الانقسام من فرص مشاركة جميع أفراد المجتمع الفلسطيني في حكم أنفسهم، إذ استثأرت فئة من المجتمع بإدارة شئون المجتمع، وقلّت حرية التعبير، وحرية المشاركة السياسية.

وفي الجانب الاجتماعي فإن الانقسام أثر على الخلية الأولى في إنتاج الموارد البشرية وتنميتها، ألا وهي الأسرة المؤسسة التربوية المسئولة عن تربية الطفل وتنشئته وإكسابه القيم والمبادئ والاتجاهات والعادات والتقاليد الاجتماعية القويمة، إذ تعمل على تنمية الوعي الفكري، والثقافي، والديني، والسياسي..، حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف وإفساد السلوك العام، فتحولت إلى مؤسسة هشة ضعيفة مفككة.(تيم، والنادي، ٢٠١٠: ٩) ، كما شهد المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة ضعف في العادات والتقاليد المتعارف عليها.

وفي الجانب الاقتصادي قلت كمية ونوعية ومستوى الإنتاج، ومدى كفايته، ومساهمته في زيادة دخل الفرد، وزيادة الناتج القومي، وتحولت أنماط الحياة العامة داخل المجتمع في محافظات قطاع غزة من دور تنمية المجتمع إلى دور الإغاثة.

مما سبق يتضح أن الانقسام أثر على المجتمع الفلسطيني في شتى مناحي الحياة، ولعل الأثر الأكبر يكمن في استمراره وعدم تحقيق المصالحة وإنجاز الوحدة الوطنية، وهذا بدوره أدى إلى تدمير البنية الاجتماعية، وأثر على التطور الاقتصادي وخطط التنمية التي تهدف إلى استثمار جميع الطاقات والإمكانات الذاتية للمجتمع، وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وتحقيق الرفاهة لهم باستمرار واطراد.

الطريقة والإجراءات:

- **أولاً- منهج الدراسة**: استخدم الباحث المنهج الكمي لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة.

● **ثانياً- مجتمع الدراسة**: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شئون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة.

● **ثالثاً- عينة الدراسة**: اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، فتكونت عينة الدراسة من (١٨٧) فرداً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والمتخصصين في شئون التنمية، والعاملين في منظمات المجتمع المدني بمحافظات غزة.

● **رابعاً- أداة الدراسة**: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات ذات العلاقة، واستطلاع رأي عينة من المتخصصين في التربية، وعلم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، بنى الباحث استبانة لتحديد المجالات الرئيسة التي شملتها، وصياغة الفقرات التي تقع تحت كل مجال، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها الأولية (١١٥) فقرة موزعة على خمسة محاور.

● **خامساً- صدق الاستبانة**: تأكد الباحث من صدق الاستبانة بطريقتين:

١. **صدق المحكمين**: عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة الجامعات الفلسطينية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال من المجالات الخمسة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء اُستبعدت بعض الفقرات وعدِّل بعضها الآخر، ليصبح عدد فقر الاستبانة (١٠٩) موزعة على (٥) مجالات، حيث أعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي.

٢. **صدق الاتساق الداخلي**: تحقق الباحث من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (٢٥) فرداً، وحسب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال، وكذلك حسب معامل ارتباط بيرسون بين كل مجال من مجالات الاستبانة، وقد كانت فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) ، وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

● **سادساً- ثبات الاستبانة**: تأكد الباحث من ثبات الاستبانة بطريقتين وهما:

١. **طريقة التجزئة النصفية**: اُستخدمت درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل عامل من عوامل الاستبانة، وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات، وذلك بحساب معامل الارتباط بين

النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان بروان فوجد أنه (٠,٧٦٩٢) ، وبعد تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان بروان، وقد بلغ معامل ثبات الأداة حوالي (٠,٨٦٩٥) وهو معامل ثبات عال يؤكد ثبات الاستبانة، مما طمأن الباحث إلى أداة الدراسة.

٢. **طريقة ألفا كرونباخ**: تحقق الباحث من ثبات الأداة عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ، حيث بلغ معامل الثبات الكلي (٠,٨٩٢١) وهو معامل جيد يدل على ثبات الاستبانة.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

◄ ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على: **ما الآثار السياسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة**؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، و المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (١)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار السياسية

رقم الفقرة	الآثار السياسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	ساهم الانقسام في تراجع العملية السلمية	١,٣٠	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٩
٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء للنظام السياسي الفلسطيني	٠,٨٢	٤,٢٦	٨٥,٢٤	٧
٣	أدى الانقسام إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني	٠,٨١	٤,٥٥	٩١,٠٢	١
٤	أدى الانقسام إلى توقف عمليات الانتخاب السياسي	٠,٧١	٤,٤٤	٨٨,٨٨	٢
٥	أضعف الانقسام التمثيل السياسي الفلسطيني عربيا	٠,٨٩	٤,١١	٨٢,٢٥	١٢
٦	أضعف الانقسام التمثيل السياسي الفلسطيني دوليا	٠,٨٧	٤,٠٩	٨١,٨٢	١٥
٧	أفقد الانقسام الثقة في النظام السياسي الفلسطيني	٠,٧٩	٤,٣٣	٨٦,٦٣	٥
٨	أدى الانقسام إلى ازدواجية القرار في النظام السياسي الفلسطيني	٠,٨٦	٤,٣٢	٨٦,٤٢	٦
٩	أدى الانقسام إلى توقف عمليات المقاومة إلى حد ما	١,٠٥	٣,٦٤	٧٢,٧٣	٢٧
١٠	أدى الانقسام إلى بروز حركة المقاومة الإسلامية حماس ككيان سياسي	١,٠٧	٣,٨٥	٧٧,٠١	٢٣
١١	شوه الانقسام صورة الإنسان الفلسطيني في الخارج	٠,٩٦	٤,١٠	٨٢,٠٣	١٤

رقم الفقرة	الآثار السياسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١٢	شوه الانقسام صورة المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الاحتلال	٠,٩٣	٣,٧٨	٧٥,٦١	٢٤
١٣	ساهم الانقسام في الإخلال بالمفاهيم الوطنية	٠,٨٧	٤,١٢	٨٢,٤٦	١١
١٤	قلل الانقسام من فرص تطوير الهوية المشتركة	٠,٩٥	٣,٨٩	٧٧,٧٥	٢٢
١٥	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي	٠,٩٥	٣,٧٣	٧٤,٥٥	٢٦
١٦	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى العربي	١,٠٣	٣,٩٣	٧٨,٥٠	٢١
١٧	أدى الانقسام إلى استفراد إسرائيل بالقوى السياسية في شطري الوطن والضغط عليهما	٠,٨٦	٤,٢٥	٨٤,٩٢	٨
١٨	أعطى الانقسام الاحتلال الفرصة للتهرب من استحقاق إقامة الدولة المستقلة	١,٠١	٤,٠١	٨٠,١١	١٧
١٩	عزز الانقسام المفاهيم الحزبية والفئوية	٠,٨٠	٤,٣٧	٨٧,٤٩	٣
٢٠	أدى الانقسام إلى زيادة سيطرة إسرائيل على الأرض وتهويد المقدسات	٠,٧٧	٤,٣٦	٨٧,٢٧	٤
٢١	ساهم الانقسام في عدم وصول الفصائل الفلسطينية إلى برنامج وطني مشترك	٠,٩٢	٤,١١	٨٢,١٤	١٣
٢٢	أدى الانقسام إلى تقلص الحريات السياسية	٠,٩٣	٤,٠٧	٨١,٣٩	١٦
٢٣	أدى الانقسام إلى تعرض الأفراد للاعتقال والتوقيف دون محاكمة	٠,٩٧	٤,١٦	٨٣,٢١	٩
٢٤	أظهر الانقسام غياب الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني	٠,٨٧	٤,١٣	٨٢,٥٧	١٠
٢٥	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية الأسرى	١,٠٤	٣,٧٦	٧٥,١٩	٢٥
٢٦	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية القدس	٠,٩٧	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٩
٢٧	أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بقضية اللاجئين	١,٠٣	٣,٩٩	٧٩,٧٩	١٨
	الدرجة الكلية	٠,١٢	٤,٠٩	٨١,٧١	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني « بوزن نسبي وقدره (٩١,٠٢) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه في أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية، تشكلت حكومة طوارئ في رام الله برئاسة سلام فياض، وأقيلت حكومة الوحدة الوطنية، وبقيت في قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، فأصبح للشعب الفلسطيني حكومتان برؤساء وزراء، ووزراء، فانقسم النظام السياسي الفلسطيني إلى نظامين.

الفقرة (٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى توقف عمليات الانتخاب السياسي « بوزن نسبي وقدره (٨٨,٨٨) ويعزو الباحث ذلك إلى انتهاء ولاية الرئيس والمجلس التشريعي ورفض بعض الأطراف إجراء الانتخابات إلا بعد إجراء المصالحة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو لأسباب حزبية خاصة تتعلق بتلك التيارات السياسية، كما أن الانتخابات المحلية للبلديات توقفت لرفض بعض الأطراف إجراءها إلا بشروط.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٩) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى توقف عمليات المقاومة إلى حد ما « بوزن نسبي وقدره (٧٢,٧٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الاحتلال امتاز على الدوام بنقض المواثيق والعهود والغدر، وقلما صان أية تهدئة، وهذا كان يضطر المقاومة إلى الرد على جرائم الاحتلال المستمرة والمتواصلة، كما أن حركات المقاومة كانت تستغل فترات التهدئة للاستعداد، وتحين الفرص المناسبة لمقاومة الاحتلال والنيل منه، وقد يعزى إلى أن بعض حركات المقاومة الفلسطينية لم تكن راضية عن التهدئة، وكانت تقوم بعمليات بين الفنية والأخرى.

الفقرة (١٥) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي « بوزن نسبي وقدره (٧٤,٥٥) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القضية الفلسطينية قضية محورية في الصراع داخل الشرق الأوسط، وعلى المستوى الدولي، كما أن الأطراف الفلسطينية على المستوى السياسي والمقاوم على حد سواء كانت تبرز الهدف من نضالها في نيل الحرية والاستقلال للأطراف كافة على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث إنه لن يكون هدوء في منطقة الشرق الأوسط دون حل للقضية الفلسطينية.

◄ ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على: **ما الآثار الاجتماعية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟** وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٢)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار الاجتماعية

الرقم	الآثار الاجتماعية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى التجرؤ على حرمة الدم الفلسطيني	٠,٩٣	٤,٣٢	٨٦,٤٢	١
٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء الوطني	٠,٨٨	٤,٢٥	٨٥,٠٣	٢
٣	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة	٠,٨٨	٤,٠١	٨٠,١١	٦

الرقم	الآثار الاجتماعية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
٤	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى الحي	٠,٨٧	٤,٠٩	٨١,٧١	٥
٥	أدى الانقسام إلى تفسخ العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع	٠,٨٨	٤,١٤	٨٢,٨٩	٣
٦	عمق الانقسام الكراهية والأحقاد وحب الثأر بين الناس	٠,٨٢	٤,١٣	٨٢,٦٧	٤
٧	ساهم الانقسام في تراجع قيم التكافل الاجتماعي	٠,٩١	٣,٩٧	٧٩,٣٦	٨
٨	عزز الانقسام مفهوم المواطنة السلبية	٠,٨٩	٣,٩٩	٧٩,٧٩	٧
٩	عزز الانقسام مفهوم المواطنة الزائفة	٠,٩٤	٣,٩٠	٧٧,٩٧	١٢
١٠	حرم الانقسام المواطنين من التمتع بالحقوق الاجتماعية	٠,٨٣	٣,٨٧	٧٧,٤٣	١٦
١١	أدى الانقسام إلى انتشار تعاطي الأفراد للمخدرات	١,٠٨	٣,٨٨	٧٧,٦٥	١٤
١٢	أدى الانقسام إلى تراجع قيم العمل التطوعي	٠,٩٩	٣,٨٣	٧٦,٦٨	١٨
١٣	أدى الانقسام إلى زيادة حالات الطلاق	١,٢١	٣,٤٩	٦٩,٧٣	٢٠
١٤	أدى الانقسام إلى زيادة عمالة الأطفال	١,٠٤	٣,٦٠	٧٢,٠٩	١٩
١٥	أدى الانقسام إلى اهتزاز ثقة الإنسان الفلسطيني بنفسه ومجتمعه	١,٠٧	٣,٩٤	٧٨,٨٢	١١
١٦	أدى الانقسام إلى هجرة الشباب إلى الخارج	٠,٩٠	٣,٩٥	٧٨,٩٣	١٠
١٧	أدى الانقسام إلى إضعاف تشكيلات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	٠,٩٠	٣,٨٩	٧٧,٨٦	١٣
١٨	أدى الانقسام إلى تدني مستوى الرفاه الاجتماعي	٠,٩١	٣,٨٦	٧٧,٢٢	١٧
١٩	أدى الانقسام إلى تغييب دور القيادات المجتمعية	٠,٧٦	٣,٩٥	٧٩,٠٤	٩
٢٠	أدى الانقسام إلى فقدان الرغبة في إقامة علاقات اجتماعية	١,٠٠	٣,٨٨	٧٧,٥٤	١٥
	الدرجة الكلية	٠,١٠	٣,٩٥	٧٨,٩٥	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى التجرؤ على حرمة الدم الفلسطيني « بوزن نسبي وقدره (٨٦,٤٢) ويعزو الباحث ذلك إلى إدراك أفراد العينة أن إراقة دم الإنسان المسلم من أعظم المحرمات عند الله تعالى، وهو أعظم من هدم الكعبة حجراً حجراً، كما أن التجرؤ على حرمة الدم الفلسطيني كان أحد الخطوط الحمر التي تمَّ تجاوزها، التي أكد عليها قادة الشعب الفلسطيني العظماء الشهيدان ياسر عرفات، والشيخ أحمد ياسين، إذ سقط خلال هذه الأحداث بحسب مركز الميزان (٤٨٢) مواطناً، وجرح (٢٣٧١) معظمهم يعانون من إعاقات

دائمة، وقد لمس وعايشوا أفراد العينة نتائج ذلك.

الفقرة (٢) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع قيم الانتماء الوطني « بوزن نسبي وقدره (٨٥,٠٣) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه خلال الأحداث انهار القانون، وتعددت المرجعيات، وازداد الصراع على الشرعية، وتبع ذلك نشوء نظامين سياسيين أحدهما في غزة والآخر في الضفة الغربية، وجرى انتهاك لحرية الأفراد، فعندما أصبحت الوحدة الوطنية محل خلاف بين المتنازعين، ولم تنص الاتفاقات التي وقعت في أقدس مكان على وجه الأرض، صار الوطن ليس هو الوطن، والشعب ليس هو الشعب، والهوية ليست هي الهوية، وهذا في مجمله زعزع قيم الانتماء الوطني لدى الأفراد.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى زيادة حالات الطلاق « بوزن نسبي وقدره (٦٩,٧٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة- برغم كل ما عصف به من أحداث- يغلب فيه صوت العقل على صوت العاطفة، وما زال متماسكاً اجتماعياً، وإن ما كان من أحداث مؤلمة لن تؤثر على العلاقات الاجتماعية، فما ذنب النساء في الأمر من أن أزواجهم أو أقاربهم أو عائلاتهم من الأفراد المنتمون لذلك الفصيل أو الآخر، وقد يعزى إلى الضائقة الاقتصادية التي ألمت بالأسر الفلسطينية.

الفقرة (١٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى زيادة عمالة الأطفال « بوزن نسبي وقدره (٧٢,٠٩) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأسر تحرص على مصالحة أبنائها رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها في ظل اشتداد الحصار وانتشار البطالة، فالمجتمع الفلسطيني، وما به من أفراد ومؤسسات يعملون على تحقيق التكافل، ومساعدة الأسر محدودة الدخل، كما أن المؤسسات الدولية تقدم مساعدات للفئات المحتاجة.

◄ ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على: ما الآثار الاقتصادية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟ وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (٣)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار الاقتصادية

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الزراعي	١,٠٥	٣,٨٧	٧٧,٤٣	٢٠
٢	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الصناعي	٠,٩٨	٤,٠٠	٨٠,٠٠	١٤

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
٣	أدى الانقسام إلى تراجع القطاع التجاري	١,٠٤	٣,٨٤	٧٦,٧٩	٢١
٤	أدى الانقسام إلى ضعف الناتج القومي	١,٠٩	٣,٧٩	٧٥,٨٣	٢٢
٥	أدى الانقسام إلى هروب رؤوس الأموال المحلية	٠,٩٦	٣,٩٣	٧٨,٦١	١٨
٦	قلل الانقسام فرص الاستثمار الأجنبي	٠,٩٠	٤,١٠	٨١,٩٣	٨
٧	أدى الانقسام إلى انتشار ظاهرة الأنفاق	٠,٨٠	٤,٣٩	٨٧,٧٠	١
٨	أدى الانقسام إلى انهيار طبقة من التجار	٠,٨٦	٤,٠٦	٨١,١٨	١٠
٩	أدى الانقسام إلى ظهور طبقة من التجار	٠,٨٢	٤,٢٠	٨٤,٠٦	٤
١٠	أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات	٠,٨٣	٤,٢٧	٨٥,٤٥	٢
١١	أدى الانقسام إلى تفشي ظاهرة البطالة	٠,٩١	٤,١٠	٨٢,٠٣	٧
١٢	أدى الانقسام إلى ضعف الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية	٠,٨٤	٤,٠٥	٨٠,٩٦	١١
١٣	ساهم الانقسام في تراجع الدعم الدولي لمشاريع البنية التحتية	٠,٨٩	٣,٩٥	٧٩,٠٤	١٦
١٤	أدى الانقسام إلى تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد غير منتج	٠,٩٣	٣,٩٥	٧٨,٩٣	١٧
١٥	أدى الانقسام إلى تشديد الحصار على قطاع غزة	٠,٩٥	٤,٢١	٨٤,٢٨	٣
١٦	أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار السلع بفعل الحصار	٠,٨٨	٤,١٨	٨٣,٦٤	٦
١٧	أدى الانقسام إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات الرديئة	٠,٩٦	٤,٠٧	٨١,٣٩	٩
١٨	أدى الانقسام إلى التشدد في جمع الضرائب	٠,٩٠	٤,٢٠	٨٣,٩٦	٥
١٩	أدى ضعف الأوضاع الاقتصادية إلى التأثير على صانع القرار الفلسطيني	٠,٩٠	٤,٠١	٨٠,١١	١٣
٢٠	ساهم الانقسام في ارتفاع مستوى الفقر في المجتمع الفلسطيني	٠,٩٦	٣,٩٧	٧٩,٣٦	١٥
٢١	أدى الانقسام إلى تراجع التسهيلات الائتمانية البنكية	٠,٨٧	٤,٠٣	٨٠,٥٣	١٢
٢٢	أدى الانقسام إلى تراجع مؤشرات أداء البنوك	١,٠٨	٣,٩٣	٧٨,٥٠	١٩
	الدرجة الكلية	٠,٠٨	٤,٠٥	٨٠,٩٩	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٧) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى انتشار ظاهرة الأنفاق « بوزن نسبي وقدره (٨٧,٧٠) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنه عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتشديد الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول السلع والبضائع إليه باستثناء النزر اليسير

من بعض السلع والمواد الغذائية، مما اضطر الفلسطينيين والسلطة الموجودة في غزة إلى البحث عن حلول للأزمة، فكان التوجه نحو الحدود المصرية بحفر أنفاق تحت الأرض على طول الشريط الحدودي بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية بهدف تهريب السلع والمواد الغذائية والمحروقات وغيرها، وقد ترتب على حفر هذه الأنفاق آثار كبيرة على المجتمع الفلسطيني بمحافظات غزة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث أفرز شريحة اجتماعية من الأثرياء، وطبقة من العمال المعدمين الذين يموتون فيها وليس لهم حقوق.

الفقرة (١٠) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات « بوزن نسبي وقدره (٨٥,٤٥) ، ويعزو الباحث ذلك إلى سيطرة شريحة اجتماعية معينة مدعومة من جهات سياسية على تجارة الأراضي، التي وصلت أسعارها إلى أرقام خيالية، وهذه النتيجة كانت أحد الإفرازات القوية للانقسام على المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٤) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى ضعف الناتج القومي « بوزن نسبي وقدره (٧٥,٨٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الناتج القومي الفلسطيني كان متأثراً من قبل بفعل الإجراءات الإسرائيلية كاتفاقية باريس التي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود، وعدم وجود ميناء لتصدير البضائع واستيرادها، وعدم تحقيق الوحدة الجغرافية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل الاحتلال، إضافة إلى فرض الحصار، والحرب على قطاع غزة عام (٢٠٠٨) وتدمير البنية التحتية فيه.

الفقرة (٣) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع القطاع التجاري « بوزن نسبي وقدره (٧٦,٧٩) والفقرة رقم (١) التي تنص على: « أدى الانقسام إلى تراجع القطاع الزراعي « بوزن نسبي وقدره (٧٧,٤٣) ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاعين التجاري والزراعي قطاعان حياتيان مهمان لا يمكن الاستغناء عنهما بأي حال من الأحوال، وهما لازمان للمجتمع، فبرغم تضررهما جراء الانقسام والحصار والحرب، فإنهما حافظا على الحد الأدنى من الأداء المطلوب.

◄ ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة على: **ما الآثار التربوية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟** وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، و المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٤)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار التربوية

رقم الفقرة	الآثار التربوية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	عزز الانقسام ظاهرة الإقصاء للعاملين في حقل التعليم	٠,٧٥	٤,١٩	٨٣,٧٤	٣
٢	أدى الانقسام إلى انخفاض الإنفاق على قطاع التعليم	١,٠٠	٣,٨٢	٧٦,٣٦	١٤
٣	أدى الانقسام إلى تسييس العملية التعليمية	٠,٩٢	٤,٠٩	٨١,٨٢	٧
٤	أدى الانقسام إلى ترسيخ الحزبية داخل المؤسسة التعليمية	٠,٧٧	٤,٢٥	٨٥,٠٣	٢
٥	أدى الانقسام إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدارس	١,٠٤	٣,٥٢	٧٠,٤٨	١٧
٦	أدى الانقسام إلى التسيب داخل المؤسسة التعليمية	١,٠٨	٣,٤٤	٦٨,٧٧	٢٠
٧	أدى الانقسام إلى تدني المستوى التحصيلي للطلبة	١,٠٨	٣,٦٦	٧٣,٢٦	١٦
٨	أدى الانقسام إلى تأخر رواتب المعلمين وتوقفها وانقطاعها	١,٠٠	٣,٩٥	٧٩,٠٤	١٢
٩	أدى الانقسام إلى تأخر طباعة الكتب المدرسية	١,٠٨	٣,٤٥	٦٨,٩٨	١٩
١٠	ولَّد الانقسام ضغوطاً نفسية على العاملين في قطاع التعليم	١,٠٧	٣,٩٧	٧٩,٤٧	٩
١١	ولَّد الانقسام ضغوطاً اجتماعية على العاملين في قطاع التعليم	١,٠٧	٣,٩٤	٧٨,٧٢	١٣
١٢	أدى الانقسام إلى توقف بناء المدارس	١,٢٤	٣,٢٥	٦٤,٩٢	٢١
١٣	أدى الانقسام إلى تراجع مكانة المعلم	١,١٠	٣,٥٢	٧٠,٣٧	١٨
١٤	أدى الانقسام إلى تعيين معلمين دون المستوى المطلوب	١,٠٢	٤,١٤	٨٢,٨٩	٤
١٥	أدى الانقسام إلى عدم الموضوعية في ترقيات العاملين في سلك التعليم	٠,٩٥	٤,٠٨	٨١,٦٠	٨
١٦	أدى الانقسام إلى وصم المعلمين المضربين بسمات سيئة	٠,٨٢	٤,٢٧	٨٥,٤٥	١
١٧	أدى الانقسام إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين العاملين في السلك التعليمي	٠,٨٣	٤,١٣	٨٢,٦٧	٥
١٨	أدى الانقسام إلى ضعف الإدارة المدرسية	١,٠٠	٣,٧٨	٧٥,٦١	١٥
١٩	كشف الانقسام عن ضعف قدرة المناهج التعليمية عن تعزيز قيم التسامح والديمقراطية	٠,٩٤	٣,٩٦	٧٩,١٤	١١
٢٠	أظهر الانقسام عجز النظام التعليمي الفلسطيني عن تعزيز قيم التواصل والتآزر والتماسك	٠,٨٥	٣,٩٧	٧٩,٣٦	١٠
٢١	أدى الانقسام إلى حرمان قطاع التعليم من الكثير من الكفاءات	٠,٩١	٤,١٢	٨٢,٣٥	٦
	الدرجة الكلية	٠,١٢	٣,٨٨	٧٧,٦٢	

يتضح من الجدول السابق: أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت:

الفقرة (١٦) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى وصم المعلمين المضربين بسمات سيئة» بوزن نسبي وقدره (٨٥,٤٥) ويعزو الباحث ذلك إلى أنه في أعقاب إعلان الاتحاد العام للمعلمين في رام الله الإضراب احتجاجاً على تنقلات طالت المديرين والمعلمين التي قامت بها وزارة التربية والتعليم– غزة عمدت الحكومة في غزة إلى وسم وإطلاق مسميات على هؤلاء المعلمين بـ (المستنكفين) ، وأحيانا بالتخوين، وهو ما أثر على نفسيات هؤلاء المعلمين الذين أصحاب رسالة سامية، كما أن الإضراب حق مكفول في الدستور الفلسطيني.

الفقرة (٤) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى ترسيخ الحزبية داخل المؤسسة التعليمية» بوزن نسبي وقدره (٨٥,٠٣) ، ويعزو الباحث ذلك أن حركة حماس عقب أحداث يونيو (٢٠٠٧) عمدت إلى إحكام قبضتها على المؤسسة التعليمية عبر تعيين وترقية المحسوبين عليها بدون مهنية في كثير من الأحيان، وإقصاء من لا يناصرون إجراءاتها، ورفض عودة المضربين إلا وفق شروطها، وهذا بدوره عزز الحزبية داخل المؤسسة التعليمية، وحرم المؤسسة التعليمية من كثير من الخبرات والكفاءات، التي من المفروض أن تكون مستقلة، وتهدف إلى خدمة الكل الفلسطيني.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٢) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى توقف بناء المدارس» بوزن نسبي وقدره (٦٤,٩٢) والفقرة (٩) التي تنص على: «أدى الانقسام إلى تأخر طباعة الكتب المدرسية» بوزن نسبي وقدره (٦٨,٩٨) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الأطراف المتنازعة على السلطة اتفقت على تحييد قطاع التعليم والصحة عن صراعاتهما كونهما ضروريين لاستمرار المجتمع، لذا كانت هناك محاولات مستمرة لدعم التعليم سواء من قبل الحكومة الموجودة في رام الله التي استمرت بدفع الرواتب للعاملين في التعليم بقطاع غزة، وتزويد مدارسه بالكتب، كما أن امتحان الثانوية يعقد بالشراكة بين الوزارتين، كما أن الحكومة في غزة سعت إلى تأكيد مقدرتها على تسيير الأمور؛ لذا فهي سعت إلى التوسع في بناء المدارس في حدود الإمكانات القائمة، والدعم المقدم من المؤسسات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

◄ ينص السؤال الخامس من أسئلة الدراسة على: **ما الآثار النفسية للانقسام على التنمية بالمجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟** وللإجابة عن هذا السؤال حسب الباحث الانحرافات المعيارية، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٥)

الانحرافات المعيارية و المتوسطات الحسابية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات بعد: الآثار النفسية

رقم الفقرة	الآثار النفسية	الانحراف المعياري	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
١	أدى الانقسام إلى زيادة التوتر النفسي للفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٣٢	٨٦,٣١	٤
٢	زاد الانقسام من الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٣٥	٨٦,٩٥	١
٣	زاد الانقسام من الشعور الاكتئاب لدى الفلسطينيين	٠,٧٣	٤,٢٦	٨٥,٢٤	٥
٤	زاد الانقسام من شعور القلق لدى الفلسطينيين	٠,٧١	٤,٣٢	٨٦,٤٢	٣
٥	ولد الانقسام حالة من الصراع النفسي لدى الفلسطينيين	٠,٧٧	٤,٠٦	٨١,٢٨	٩
٦	أدى الانقسام إلى ميل كثير من الأفراد للانطواء والعزلة	٠,٨٢	٣,٩٨	٧٩,٦٨	١٣
٧	أدى الانقسام إلى الشعور بالتعاسة	٠,٨٦	٤,٠١	٨٠,٢١	١١
٨	ولَّد الانقسام شعوراً بجلد الذات الفلسطينية	٠,٨٤	٤,٠٩	٨١,٨٢	٦
٩	قلل الانقسام من ثقة المواطن الفلسطيني بنفسه	٠,٨٥	٣,٩٣	٧٨,٦١	١٧
١٠	زاد الانقسام من الشعور بالتباغض لدى الفلسطينيين	٠,٦٧	٤,٠٦	٨١,١٨	١٠
١١	أدى الانقسام إلى شعور كثير من الأفراد بالتأزم النفسي	٠,٧٠	٣,٩٤	٧٨,٨٢	١٦
١٢	زاد الانقسام من رغبة بعض الأفراد بالانتحار	١,٣٠	٣,٤٧	٦٩,٤١	١٩
١٣	أدى الانقسام إلى شعور الفلسطينيين بخيبة الأمل	٠,٩٤	٤,٠١	٨٠,١١	١٢
١٤	أدى الانقسام إلى زيادة التوتر داخل المؤسسات الإنتاجية في المجتمع الفلسطيني	٠,٨٢	٣,٩٧	٧٩,٣٦	١٥
١٥	أدى الانقسام إلى زيادة العنف داخل المجتمع الفلسطيني	٠,٧٨	٣,٩٨	٧٩,٥٧	١٤
١٦	ولد الانقسام الفلسطيني حالات من سوء التكيف لدى الموظفين المضربين	٠,٧٠	٤,٠٧	٨١,٥٠	٧
١٧	أثر الانقسام سلبا على معنويات الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية	٠,٩٠	٣,٩٣	٧٨,٥٠	١٨
١٨	أدى الانقسام إلى سهولة اختراق الذات الفلسطينية من قبل الأعداء	٠,٨٣	٤,٠٧	٨١,٣٩	٨
١٩	زاد الانقسام من شعور الكراهية تجاه الأحزاب	٠,٧٣	٤,٣٤	٨٦,٧٤	٢
	الدرجة الكلية	٠,١٤	٤,٠٦	٨١,٢٢	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (٢) التي تنص على: « زاد الانقسام من الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين « بوزن نسبي وقدره

(٨٦,٩٥) ، والفقرة (٤) التي تنص على « زاد الانقسام من شعور القلق لدى الفلسطينيين « بوزن نسبي وقدره (٨٦,٤٢) ويعزو الباحث ذلك إلى أن الانقسام برزت نتائجه على حياة المجتمع الفلسطيني في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية كافة، وزاد من تعقيد حياة الفلسطينيين؛ مما ولّد لديهم شعوراً بالإحباط نتيجة انغلاق الأفق وعدم تواصل الأطراف المتنازعة إلى حلول للأزمة السياسية تعيد اللحمة للمجتمع الفلسطيني، وتراجع الحل السياسي السلمي، واستمرار الصراع المسلح مع الاحتلال، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، وتفسخ العلاقات الاجتماعية، وهذا جعلهم يشعرون بالقلق على مستقبلهم وحياتهم وحياة أبنائهم.

وأن أدنى الفقرات في هذا المحور كانت: الفقرة (١٢) التي تنص على: « زاد الانقسام من رغبة بعض الأفراد بالانتحار « بوزن نسبي وقدره (٦٩,٤١) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القيم الدينية متأصلة في نفوس أفراد الشعب الفلسطيني الذي يؤمنون بالقضاء والقدر، ولديهم القدرة على التكيف مع الظروف الصعبة حيث إنهم يواجهون الاحتلال منذ ما يزيد عن ستة عقود من الزمن، مما أكسبهم حصانة ومناعة وقدرة على مواجهة الأزمات والتغلب عليها، مما لا يضطرهم إلى عدم التوجه نحو هذا الفعل الشاذ.

الفقرة (١٧) التي تنص على: « أثر الانقسام سلباً على معنويات الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية « بوزن نسبي وقدره (٧٨,٥٠) ويعزو الباحث ذلك إلى إحساس هؤلاء الموظفين أنهم يؤدون خدمات جليلة لوطنهم، وأن هذا واجبهم، كما أن وجودهم في العمل يشعرهم بمكانتهم، وكيانهم، ويكسبهم احترام المجتمع، وقد يعزى إلى أن جزءاً كبيراً من الموظفين هم من المحسوبين على حركة حماس.

وإجمالاً للنتائج حسب الباحث الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لمحاور الاستبانة والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٦)

الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لأبعاد الاستبانة

م	الأبعاد	الانحرافات المعيارية	المتوسطات الحسابية	الأوزان النسبية	الترتيب
١	الآثار السياسية	٠,١٢	٤,٠٩	٨١,٧١	١
٢	الآثار الاجتماعية	٠,١٠	٣,٩٥	٧٨,٩٥	٤
٣	الآثار الاقتصادية	٠,٠٨	٤,٠٥	٨٠,٩٩	٣
٤	الآثار التربوية	٠,١٢	٣,٨٨	٧٧,٦٢	٥
٥	الآثار النفسية	٠,١٤	٤,٠٦	٨١,٢٢	٢
	المجموع	٠,٠٢	٤,٠٠	٨٠,١٠	

يتضح من الجدول السابق أن بعد الآثار السياسية احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي وقدره (٨١,٧١٪) ، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الآثار السياسية كانت واضحة للعيان ولجميع أفراد المجتمع متمثلة في انقسام النظام السياسي إلى حكومتين إحداهما في رام الله، والأخرى في غزة، بينما احتل بعد الآثار التربوية المرتبة الأخيرة بوزن نسبي وقدره (٧٧,٦٢٪) ويعزو الباحث ذلك إلى اتفاق الأطراف المتنازعة على تجنيب قطاع التعليم المنازعات والمناكفات السياسية باعتباره خدمة للكل، وهو ضروري لبناء المجتمع، وقد حصل المجموع الكلي لأبعاد الدراسة على وزن نسبي وقدره (٨٠,١٠٪) وهي نسبة عالية؛ مما يدلل على أن الانقسام كانت له آثاره السلبية الكبيرة على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات.

◄ إجابة السؤال السادس من أسئلة الدراسة الذي ينص على: **ما سبل التغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة؟** حاول الباحث في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ونتائج الدراسة الميدانية تقديم مجموعة من السبل للتغلب على الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والنفسية للانقسام على المجتمع الفلسطيني في محافظات غزة وفق المحاور الآتية:

♦ **الجانب السياسي**:

- إتمام المصالحة من أجل توحيد النظام السياسي.

- تشكيل حكومة إنقاذ وطني من الفصائل الفلسطينية والمستقلين المهنيين بهدف الإعداد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة إعمار غزة وفق رؤية لها علاقة بالتنمية المستدامة، وتكون قادرة على التعامل مع المجتمع الدولي، والتداعيات الناجمة عن الانقسام.

- إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفق ما تمَّ الاتفاق عليه، واعتماد نظام التمثيل النسبي.

- وصول الفصائل الفلسطينية إلى برنامج وطني مشترك.

- الفصل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

- بناء ثقافة ديمقراطية حقيقية، وذلك بمشاركة مؤسسات المجتمع كافة.

- الترفع عن المفاهيم الحزبية والفئوية، وإعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.

♦ **الجانب الاجتماعي**:

- حفظ الحقوق المادية والمعنوية لأهالي الضحايا والمتضررين من أعمال العنف والتقدم بالاعتذار لهم.

- إشاعة مناخات للسلم الاجتماعي والأهلي من خلال إجراءات عملية على أرض الواقع.

- إشراك تنظيمات المجتمع المدني ولجان الإصلاح في خلق أجواء ثقافة التسامح والصفح العام والعفو في المجتمع.

- تعزيز ثقافة الحوار والاختلاف والتعدد والتداول السلمي للسلطة والشراكة على المستوى السياسي والاجتماعي عبر تنظيم حملات دعائية وإعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالح والتسامح والعفو في المجتمع.

- تأكيد سيادة القانون، ومعاملة جميع الأفراد على قدم المساواة، وتكوين جهاز شرطي يمتاز بالمهنية بعيداً عن العائلية والفصائلية.

- تقليص الشعور بالغضب المستشري والرغبة في الانتقام، والأخذ بالثأر من خلال تنفيس الغضب الدفين في النفوس، وتشجيع ثقافة الحوار.

- التأكيد على القيم المجتمعية التي تعمل على تحقيق الانسجام والوئام والوحدة الوطنية في المجتمع من خلال الأسرة والمؤسسة التعليمية والإعلامية والخطاب السياسي والخطاب الديني، ممثلاً بخطباء المساجد ورجال الدين.

- قيام الأحزاب السياسية بدور في التثقيف السياسي والاجتماعي وغرس القيم الوطنية الأصيلة بين أفرادها بدلاً من القيم الحزبية الضيقة.

- عقد دورات تدريبية لقيادات وممثلي الفصائل الفلسطينية، والشباب في موضوعات فضِّ المنازعات، وإدارة الأزمات.

- تأكيد مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

- التدقيق في اختيار القيادات، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

♦ **الجانب الاقتصادي**:

- العمل على ضبط الأنفاق لحين الرفع الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة.

- تفعيل دور المجلس التشريعي من أجل تدشين حوار وطني اقتصادي يستطيع معالجة ملفات البطالة والفقر وعمالة الأطفال.

- تحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- الانفتاح الاقتصادي على السوق العربي.
- إنشاء مشاريع منتجة للعاطلين، والفقراء، ومحدودي الدخل.
- فتح معبر رفح بصورة مستمرة أمام حركة الأفراد والبضائع في كلا الاتجاهين.
- مراعاة مصالح الفقراء والفئات المهمشة.
- المضي قُدما بالخطوات العملية لإعادة إعمار قطاع غزة.

♦ **الجانب التربوي:**

- إعادة الموظفين العاملين في حقل التعليم إلى مواقعهم التي كانوا يشغلونها قبل الإضراب، وتقبلهم، وإعادة هيكلة الإدارات التعليمية على مستوى الإدارة العليا والوسطى والدنيا بما يسمح بتعيينات جديدة على قاعدة المهنية.

- تشكيل لجنة إدارية لبحث القرارات الإدارية التي اتخذتها الحكومة بغزة بشأن الموظفين وترقياتهم، وإيجاد الحلول التوفيقية بما يحفظ حقوق المعلمين المضربين ويضمن فرصاً متكافئة أمامهم في الترقي.

- حفظ كرامة المعلمين المضربين، والاستفادة من خبرات حملة الشهادات العليا منهم وإنصافهم بوضعهم في المواقع القيادية التي يستحقونها، أو استيعابهم في مراكز بحثية، وبخاصة أن هناك فئة أصحاب خبرات طويلة ومؤهلات علمية عالية.

- تأهيل المعلمين المعينين، والارتقاء بمستواهم، والأخذ بيد المعلمين المضربين خاصة بعد ترك العمل لسنوات.

- إحالة الموظفين والمعلمين المضربين الذين لهم فترة خدمة تزيد عن (٢٠) عاماً إلى التقاعد للراغبين مع حفظ حقوقهم في الحصول على راتب كامل حتى سن تقاعدهم.

- تعديل المناهج الدراسية في مختلف المراحل الدراسية بهدف تعليم ثقافة تقبل الآخرين، والتعايش، والتسامح.

- إدراج مناهج التربية الوطنية كمتطلب إجباري على جميع طلبة الجامعات الفلسطينية.

- العمل على خلق بيئة تعزز ثقافة الحوار داخل المؤسسات التعليمية.
- تدريب المعلمين على مهارات الحوار، وفض المنازعات.

♦ **الجانب النفسي**:

- تنظيم برامج دعم نفسي للأشخاص الذين تعرضوا للأذى جراء أحداث الانقسام.
- توعية أفراد المجتمع عبر وسائل الإعلام بآثار الانقسام وسبل التغلب عليها.
- تفعيل دور مراكز الإرشاد والصحة النفسية في معالجة الأفراد المتضررين نفسيا جراء الانقسام.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية التي لها دور في تفريغ طاقات الأفراد المكبوتة، وتحقيق التعاون والمحبة بينهم.
- الاستعانة برجال الدين لتأليف القلوب، وبيان أهمية التآخي والتوافق والصفح والتسامح.
- تفعيل دور المرشدين التربويين داخل المؤسسات التعليمية للتخفيف عن الطلبة الذين تعرضوا لصدمات ومشاهد مروعة في أثناء الأحداث المؤسفة، ولتوعية الطلبة بمخاطر الفرقة والانقسام.
- تحقيق الوحدة الوطنية، وإرساء دولة القانون والمؤسسات، ومعاملة الجميع بالعدل والمساواة دون تمييز على أساس الانتماء الحزبي.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية

١. أبراش، إبراهيم (٢٠٠٧) ، النظام السياسي الفلسطيني وإشكالية الوحدة الوطنية بعد انتخابات يناير (٢٠٠٦) ، مجلة تسامح، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، حزيران.

٢. أبو حماد، ناهض محمود (٢٠١١) ، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة ٢٠٠٠– ٢٠١٠ دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين.

٣. أبو رمضان، محسن (٢٠١٠) ، حماس في الحكم: الآثار السياسية والمجتمعية، مركز القدس للإعلام والاتصال، البيرة.

٤. أبو طه، علاء فوزي (٢٠٠٦) ، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية وإشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية / Available on line from: http:/ / bennasser78. arabblogs. com/ archive/ 2006/ 3/ 32782. html

٥. أبو عرب، خليل (٢٠٠٨) ، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٦. أبو معيلق، هيثم (٢٠١٢) ، الآثار النفسية الناتجة عن الانقسام الفلسطيني في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

٧. أبودية، أحمد، وحرب، جهاد (٢٠٠٦) ، الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني السلطة التنفيذية: مؤسسة الرئاسة، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

٨. تيم، حسن، والنادي، ابتهاج (٢٠١٠) ، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، بحث مقدم إلى مؤتمر العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين– واقع وتحديات، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٩. الجرباوي، علي وآخرون (٢٠١١) ، الخطة الوطنية العامة للأعوام (٢٠١١– ٢٠١٣) الأهداف المنشودة ومحددات التطبيق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

(ماس) ، فلسطين.

١٠. الجوهري، عبد الهادي وآخرون (١٩٩٩) ، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطية.

١١. حرب، جهاد، وأبو دية، أحمد (٢٠٠٧) ، إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي، سلسلة التقارير (٦) ، مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

١٢. حليلة، سمير وآخرون (٢٠١١) ، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، فلسطين.

١٣. الدجني، حسام (٢٠١٠) ، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٠٠٦م) وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

١٤. السمهوري، محمد (٢٠١١) ، الفرص والعقبات أمام استعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة: تغيرات على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع منذ الانفصال، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين.

١٥. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٤) ، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

١٦. شراب، منذر أحمد (٢٠٠٩) ، النظام السياسي الفلسطيني،
available on line from: http:/ / rapita. shurrab. ps/ showthread. php?t=24923.

١٧. شراب، ناجي (٢٠١٠) ، الإصلاح والديمقراطية والحكم الرشيد، دراسة منهجية مفاهيمية في النموذج الفلسطيني، جامعة الأزهر، غزة.

١٨. صافي، خالد محمد (٢٠١٠) ، الانقسام الفلسطيني الداخلي وأثره على المرآة الفلسطينية،
http:/ / www. blog. amin. org/ khmtsafi/ 2010/ 04/ 21/ %D8%A3%D8%A

١٩. الصوباني، صلاح (٢٠٠٧) ، أزمة التعليم الفلسطيني وتحديات المستقبل، مجلة تسامح، السنة الخامسة، العدد ١٦، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٢٠. الصوراني، غازي (٢٠٠٩) ، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، ٢٦– ٨– ٢٠٠٩
http:/ / www. ajras. org/ ?page=show_details&table=studies&Id=94

٢١. عامر، محمد راشد (٢٠١٢) ، شذرات تربوية، حمادة للنشر والتوزيع، دار اليازوري،

الأردن.

٢٢. عسلية، محمد، والطلاع، عبد الرؤوف، (٢٠٠٧) ، الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن عدم صرف الرواتب للموظفين بمحافظات غزة، مجلة جامعة النجاح، المجلد (٢١) ، العدد (٣) .

٢٣. عطا، راضي إسماعيل (٢٠٠٥) ، دور التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة كلية التربية، المجلد (٢) ، العدد (٣٤) ، جامعة طنطا، مصر.

٢٤. علي وآخرون، سعيد (٢٠٠٩) ، أهداف الحرب ونتائجها، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (٢٠) ، العدد (٧٧) .

٢٥. عودة، عواد جميل (٢٠١١) ، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٤– ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٢٦. عودة، كفاح حرب (٢٠٠٩) ، أحداث حزيران ٢٠٠٧ في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

٢٧. عوكل، طلال (٢٠٠٨) ، تداعيات انقسام الحالة الفلسطينية، مجلة تسامح، السنة السادسة، العدد العشرون، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٢٨. الغليظ، أشرف، ومرتجى، زكي (٢٠١٢) ، الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الأنفاق على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، العدد (٢٧) ج (١) .

٢٩. الفطافطة، محمود (٢٠٠٨) ، القضية الفلسطينية عقب سيطرة حماس على غزة قراءة في الأبعاد الإستراتيجية، مجلة تسامح، السنة السادسة، العدد العشرون، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، فلسطين، آذار.

٣٠. كايد، عزيز (٢٠٠٠) ، تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة التقارير (٢٠) ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله.

٣١. لجنة الانتخابات المركزية (١٩٩٦) ، الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦، لجنة الانتخابات المركزية، فلسطين.

٣٢. اللداوي، مصطفى (٢٠١٢) ، الانقسام مفسدةٌ للأخلاق، وكالة معا، ٥ سبتمبر،
http:/ / www. maannews. net/ arb/ ViewDetails. aspx?ID=517625

٣٣. محيسن، تيسير (٢٠١٢) ، أثر الانقسام على الوعي والانتماء الوطني العام،
http:/ / www. badil. org/ ar/ annual- al- awda- award/ item/ 1786- article11

٣٤. نوفل، ممدوح (٢٠١٣) ، الانتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة، مقال منشور على الانترنت
http:/ / www. mnofal. ps/ articles/ ?nb=390,17feb,2013.

٣٥. هلال، جميل (١٩٩٨) ، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

٣٦. هلال، جميل (٢٠١٠) ، الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد (٢١) ، عدد (٨٣) .

٣٧. اليكسو (١٩٧٧) ، الإنسان، البيئة، التنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة.

٣٨. اليمين، بن منصور (٢٠١٠) ، دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، دراسة ميدانية حول الميزابيين المقيمين بمدينة باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.

٣٩. يوسف، غسان سعيد (٢٠٠٩) ، أثر ازدواجية السلطة على التنمية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية

1. *Kinzie, W, et al (1980) , Anxiety and its relation with economic status, part 2, p. p. 389- 393*
2. *Shamma, A (1986) , children in war, world health association, july,p. p 6- 13.*